شرعية خلع مرسى

لا شرعية لوجود محمد مرسى فى قصر الرئاسة، ولا شرعية لوجود إخوانى واحد فى الحكومة، ولا فى مناصب المحافظين، ولا فى ادعاء وجود سلطة تشريعية باطلة تحمل زورًا اسم «مجلس الشورى».

قد يقولون لك: إن مرسى رئيس منتخب، وهذا صحيح باعتبار ما كان قبل سنة، حين واجه الشعب اختيارا مريرًا فى الإعادة الرئاسية بين عار شفيق ونار مرسى، ومالت القوى الوطنية الثورية إلى التصويت لمرسى اضطرارًا لا اختيارا، وعلى طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، ولمجرد تجنب وصول أحمد شفيق تابع مبارك إلى قصر الرئاسة، ورغبة فى فتح المجال للشعب كى يجرب حكم الإخوان، وكى يكشف حدود طاقتهم واختياراتهم المعادية للثورة وأغلبية المصريين، وكونهم يمثلون قرينا لا بديلا لحكم جماعة مبارك، وعبر محنة سنة من حكم مرسى والإخوان، تكشف خداع الصور، وظهرت الحقيقة ساطعة، وهى أن حكم الإخوان مجرد طبعة أخرى للثورة المضادة، وأن مبارك المخلوع هو المثل الأعلى لمرسى المجزوع، فقد مشى مرسى على طريق مبارك، واحتذاه حذو النعل بالنعل، وكان اتصالا بالممارسة لاختيارات جماعة مبارك فى الاحتماء بالأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، وبدا مرسى كأنه النسخة الملتحية لحسنى مبارك، أو كأنه يسوق بضاعة مبارك ذاتها مع لصق «تيكت إسلامى»، ثم زال «التيكت الإسلامى» المفتعل، وبدت البضاعة المسمومة عارية من ادعاءات التمسح بالشريعة، فما من علاقة لحكم الإخوان بالإسلام أو بعدالة الشريعة، وما من شريعة يؤمنون بها سوى شريعة الغاب، والتى حولت ساحة السياسة إلى مقتلة كبيرة راح فيها عشرات الشهداء، وحولت ساحة الاقتصاد إلى سوق لرأسمالية المحاسيب ورأسمالية المقاطيع التى تواصل نهب البلد، وهو ما يفسر تصالح المصالح، وأحكام البراءة التى توالت

لصالح رجال مبارك وأنجاله وجماعته، ثم صفقات التصالح بين رأسمالية الإخوان ورأسمالية مبارك، وإلى حد بدا معه كأن خيرت الشاطر وحسن مالك وآل الحداد مجرد نسخ بالكربون لجمال مبارك وعلاء مبارك وأحمد عز، فإضافة لتطابق خيارات السياسة والاقتصاد اللصوصية، بدا التماثل مذهلا فى علاقات الجوار والتداخل بين السلطة والمال، وكما بدا الوزراء والمسؤولون من صناعة جمال مبارك فى السنوات الأخيرة لعهد المخلوع، فقد بدا الوزراء والمسؤولون فى عهد مرسى من صناعة خيرت الشاطر بالذات، وراقبوا الاسماء التى اختيرت لمرسى فى قصر الرئاسة، أو فى مناصب الوزراء والمحافظين، فكلها ـ تقريبا ـ من الأعوان المباشرين لخيرت الشاطر، ومن حواريه وشركائه فى البيزنس الإخوانى العابر للحدود، وقد جرى جلب كبارهم من الخارج، وحيث توجد دوائر الاتصال المباشر بين قيادة الإخوان والأجهزة الأمريكية، وكما كنا فى السنوات الأخيرة لعهد المخلوع، فإن قصة «الرئاسة المزدوجة» ذاتها تتكرر، فثمة رئيس صورى فى الواجهة اسمه محمد مرسى، و«رئيس فعلى» يحكم من كهف المقطم اسمه خيرت الشاطر، وفى المنطقة الملتبسة تجرى المساومات والمقايضات، وتجرى التضحية بوجود وأمن مصر ومصالح المصريين، وكل ذلك فى مقابل ضمان رعاية الأمريكيين لحكم الإخوان ورجلهم المنتدب إلى قصر الرئاسة، وهو ما يفسر رضا الإسرائيليين الفعلى على حكم الإخوان، وسعادتهم الأكيدة ـ على حد أقوال بينى جانتس رئيس الأركان الإسرائيلى ـ بزيادة «التعاون الأمنى» مع القاهرة الرسمية أيام مرسى عنه أيام مبارك، وهو ما تبعه انكشاف وزعزعة أمن مصر إلى الشرق وإلى الجنوب بالذات، فثمة حرص مشترك لمرسى وإسرائيل على حرمان الجيش المصرى من تواجد دائم مستقر وفعال فى شرق سيناء، وإخلاء المسرح لجماعات إرهابية غامضة تؤدى دورًا وظيفيا مساندًا لخطة إسرائيل، وغالبا بعلم مسبق من «الموساد» الإسرائيلى، وهى الجماعات ذاتها التى يعتبرها مرسى من عزوة وأبناء عمومة الإخوان، ويتعامل معها كرصيد احتياطى مسلح يهلك طاقة الجيش المصرى، ويمنع قيادة الجيش من إدارة عمليات

مسلحة حقيقية لتصفية البؤر والجماعات الإرهابية، ويحول دون اعتقال الخاطفين ـ المعروفين بالاسم ـ للجنود السبعة، أو اعتقال المجموعة التى قتلت جنودنا الستة عشر على مائدة إفطار رمضان الماضى، أو البحث الجدى عن قتلة الضابط الشهيد محمد عبدالعزيز أبوشقرة فى عملية العريش الأخيرة، وكما جرى فى الشرق يجرى فى الجنوب، فقد تعمد مرسى «الصهينة» على عمليات التحضير لإنشاء السد الإثيوبى، وكانت معلوماتها متوافرة على مكتبه قبل أن يزور إثيوبيا، ولم ينطق مرسى بحرف خلال الزيارة، وتقبل المعاملة المهينة المذنة من قبل أديس أبابا، والتى عاملته كطفل تائه فى المطار، وأرسلت لاستقباله وزيرة هامشية تحمل على كتفها ما يشبه «شنطة الخضار»، وجلبته إلى مؤتمر للاتحاد الأفريقى، عومل فيه مرسى بزراية منقطعة النظير، وجرى قطع صوت الميكروفون عنه أثناء إلقاء كلمته، وما كاد يغادر أديس أبابا، حتى أعلنت الأخيرة عن تحويل مجرى النيل تمهيدًا لإنشاء السد الذى يحرم مصر من نصيبها فى الماء وتوليد الكهرباء، وكان مرسى يعلم بالقصة كلها، ولم ينطق لسبب بسيط، وهو أن إسرائيل هى الطرف المباشر فى دعم السد الإثيوبى، ومرسى لا يريد أن يغضب إسرائيل حتى لا يغضب أمريكا، ويكتفى بكلام «فض المجالس» على طريقة مؤتمر المطار السرى المذاع على الهواء، ولو لم يفعل مرسى غير ما فعل فى خيانة أمن مصر ووجودها، لاستحق أن يحاكم ويعزل بسبب جرائم «خيانة عظمى» لا مراء فى طبيعتها، أضف إلى ذلك جرائم خيانة عظمى فى اغراق مصر بالديون على طريقة «عشانا عليك ياقطر»، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى بنسبة الربع خلال سنة حكمه الأولى، وتدمير الاقتصاد، وإغلاق آلاف المصانع، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بإعادة مصانع وشركات القطاع العام الكبرى، وطرد مليون وربع المليون مصرى من وظائفهم، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة والعنوسة والمرض، والزيادات الفلكية فى أسعار السلع، وانهيار الخدمات الأساسية، وحتى أصبح انقطاع المياه والكهرباء وطوابير البنزين والسولار من حوادث الروتين اليومى، ثم انهيار الأمن بالكامل، وترك المصريين فريسة للمجرمين واللصوص والقتلة

والبلطجية، وقد جرى ذلك كله وغيره كثير مرعب فى سنة واحدة من حكم مرسى والإخوان، فما بالك بما يمكن أن يحدث فى أربع سنوات يريدون اكمالها، فإذا استمر مرسى - لا قدر الله - فسوف ينتهى وجود مصر ذاتها، ولن يعود هناك بلد حتى نتحدث عن نهوضه، فقد أصبح البلد أشبه بمحل يغلق أبوابه، وتنطفئ أنواره، ويغرق فى ظلام الغيبوبة، ودون أن نرى تحسنا إلا فى أحوال قيادات الإخوان، والتى تتعامل مع فرصة الحكم كأنها إعارة لبلد خليجى غنى، كأنها إعارة وإغارة على المناصب والخزائن، وتحويل البلد إلى خرابة ينعق فيها «بوم» الإخوان.

وصورة مصر الحزينة الراهنة هى الدليل الأعظم على فقدان حكم مرسى لأى شرعية أو أهلية للسلطة، فالشرعية - أولا - هى الرضا العام، وقد حل السخط بديلا عن الرضا، والسلطة - أولا - هى الإشباع مقابل الإذعان، وحكم الإخوان الافتراضى لا يفى بأبسط متطلبات الشرعية أو السلطة المقبولة، فلا شرعية انجاز من أى نوع، ودعك من شرعية الإجراءات فهى مفقودة تماما، فقد فقد مرسى شرعيته الإجرائية كرئيس منتخب منذ أصدر إعلانه المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ومن يومها زالت عنه صفة الرئيس المنتخب، وتحول إلى حاكم بأمر مكتب الإرشاد الذى لم ينتخبه أحد، وكل الإجراءات التى توالت بعدها فاقدة لأبسط معانى الشرعية الإجرائية، وقد حكمت المحكمة الدستورية ببطلان تكوين مجلس الشورى وبطلان معايير إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور، وكل ما بنى على باطل فهو باطل، ومع كل هذا الخراب والبطلان، فلا مفر من العودة للاحتكام إلى الشعب مصدر السلطات، وإجراء انتخابات رئاسة مبكرة، وانتخاب برلمان غائب، ونقل سلطة الرئاسة مؤقتا إلى رئيس المحكمة الدستورية، وتأليف حكومة كفاءات محايدة تجرى الانتخابات، وتكليف مجلس الدفاع الوطنى بحفظ الأمن، فخلع مرسى هو الطريق الوحيد لاستعادة الشرعية.

"صوت الأمة" فى ١٧ يونيو ٢٠١٣